laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٦٦١
بتاريخ:	٢٠٢٠/ ٩/ ٨

ملف رقم: ٥١٩٣/٢/٣٢

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٠٦٤) المؤرخ ٢٠١٩/١١/٢٥، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ومحافظة كفر الشيخ، بخصوص تحديد الجهة صاحبة الولاية في إدارة واستغلال والتصرف في المساحات الواردة بقرار وزير الزراعة رقم (٣٢٩) لسنة ١٩٨٥ بتحديد بعض مناطق الاستزراع السمكى، ومنها المساحات الواردة ببحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أنه تنفيذا لأحكام القانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٨٣ في شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية، أصدر وزير الزراعة القرار رقم (٣٢٩) لسنة ١٩٨٥ بتحديد بعض مناطق الاستزراع السمكى، ومن بينها مناطق الاستزراع السمكى ببحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، وقامت محافظة كفر الشيخ بالتصرف في بعض هذه المساحات بالبيع كأرض زراعية تأسيسا على أن هذه المساحات من أملاك الدولة الخاصة التي تخضع لولاية المحافظة باعتبارها أراضى داخل الزمام ومكلفة بسجلات الأملاك بالمحافظة، وإزاء اعتراض الهيئة المذكورة على قيام المحافظة بالتصرف في هذه الأراضي أصدر محافظ كفر الشيخ القرار رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١٩ بتشكيل لجنة لفصل الحد بين أملاك الدولة الخاصة بالمحافظة وأراضي الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، فطلبت الهيئة من المحافظة إرجاء عمل اللجنة وعرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٦ من أغسطس عام ٢٠٢٠م الموافق ٧ من محرم عام ١٤٤٢هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببًا فى المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك – وعلى ما استقر عليه إفتاؤها – أن المشرع اختصها بإبداء الرأى مُسببًا فى الأنزعة التى تثار بين الجهات الإدارية، وذلك بديلا عن اللجوء إلى إقامة الدعوى القضائية، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسمًا لأوجه النزاع وقطعًا لكافة مباشرة الجمعية العمومية

laa-eg.com

لهذه الولاية تتطلب أن يكون النزاع مستوفيًا شرائطه الشكلية والموضوعية، مدعومًا بمستنداته التى يمكن من خلال تمحيصها للفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية – فى سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه – أن تنتدب خبيرًا، أو أكثر، للاستنارة بالرأى فى المسائل الفنية التى تستدعى خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعًا كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصرًا من عناصر الإثبات فى النزاع.

وترتيبًا على ما تقدم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع الماثل ينصب حول تحديد الجهة صاحبة الولاية في إدارة واستغلال والتصرف في المساحات الواردة ببحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، ونظرا إلى عدم صلاحية النزاع للفصل فيه بحالته الراهنة، لذا ارتات الجمعية العمومية تكليف طرفى النزاع بتشكيل لجنة فنية، وحددت مهمتها على نحو ما سيرد تفصيلا بالمنطوق.

لـذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفى النزاع بتشكيل لجنة فنية برئاسة مدير مديرية المساحة بمحافظة كفر الشيخ، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع، وممثل عن مصلحة الضرائب العقارية، تكون مهمتها الانتقال إلى موقع الأرض محل النزاع لتحديد موقعها ومساحتها ووصفها وحدودها، وما إذا كانت تعد من مناطق الاستزراع السمكى طبقًا لقرار وزير الزراعة رقم (٣٢٩) لسنة ١٩٨٥ أم من أملاك الدولة الخاصة داخل الزمام بمحافظة كفر الشيخ، وما إذا كانت تقع في حرم مسافة ٢٠٠ متر لبحيرة البرلس أم من الأراضي التي تم تجفيفها من بحيرة البرلس، وبيان التصرفات التي أجرتها محافظة كفر الشيخ على هذه المساحات وأوجه استغلالها وما إذا كانت تقع داخل مناطق الاستزراع السمكى المشار إليها من عدمه. وبيان ما انتهت إليه اللجنة المشكلة بقرار المحافظة رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١٩ لفصل الحد بين أملاك المحافظة والهيئة، على أن تقدم اللجنة تقريرها مرافقا به محاضر أعمالها وجميع الأوراق والخرائط المساحية التي بنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع لتتولى رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/١٢/٩، تمهيدًا للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٨ / ٩ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة